المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقارير إيران

رقم 2 – 2023

نضال النساء، وأيديولوجيا الدولة، والسياسات المحلية في إيران

وحدة الدراسات الإيرانية

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقارير إيران

رقم 2 – 2023

نضال النساء، وأيديولوجيا الدولة، والسياسات المحلية في إيران

وحدة الدراسات الإيرانية

نضال النساء، وأيديولوجيا الدولة، والسياسات المحلية في إيران

سلسلة: تقارير إيران

رقم 2 – 2023

وحدة الدراسات الإيرانية

تركّز وحدة الدراسات الإيرانية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التي تأسست في عام 2020، على سياسات إيران الداخلية والعلاقات الخارجية، بخاصةٍ علاقاتها بالبلدان العربية. وتعتمد الوحدة على شبكة واسعة من الباحثين المتخصصين في الشأن الإيراني والخبراء، وتستعرض تقارير إيران مجموعة من الدراسات تنشرها الوحدة، وتتناول مواضيع مختلفة عن إيران من خلال أبحاث يقدّمها متخصصون في الشأن الإيراني من مختلف أرجاء العالم.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2023

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

"المرأة، الحياة، الحرية" في إيران: حركة تسير قُدمًا 6
حميدة درزادة وجولي ماريوتي

"المرأة، الحياة، الحرية": احتجاجًا على الجمهورية الإسلامية 9
مهران كامرافا

تقاطع ثلاث أزمات أصابت نظام الحكم: ما الجذور المؤسسية لحركة "المرأة، الحياة، الحرية"؟ 12
أمير مهدوي

تحديات النساء في إيران: معضلة ثلاثية 20
زهراء تيزرو

حيث يقارع الرقصُ الشيطان: تقرير من داخل أول ثورة نسائية في إيران 25
محمد حسين بادامتشي

"المرأة، الحياة، الحرية" في إيران: حركة تسير قُدمًا

حميدة درزادة وجولي ماريوتي

حميدة درزادة: باحثة ومنسقة وحدة الدراسات الإيرانية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. عملت مترجمةً ومساعدة بحثية لمشروع "الأخلاقيات الحيوية الإسلامية" في جامعة جورجتاون – قطر. وعملت مستشارة لمشروع "رباعيات" في متحف قطر، وقد أجرت بحوثًا حول التركيبة السكانية والتطورات الاجتماعية والتاريخية والبيئية والاقتصادية في دولة قطر. تركز اهتماماتها البحثية على المجتمعات البلوشية في الخليج، إضافة إلى قضايا المواطنة والانتماء والاندماج والتنقل.

جولي ماريوتي: طالبة ماجستير في الجامعة الكاثوليكية للقلب المقدس في ميلانو. تتركز اهتماماتها البحثية في العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية والأمن العالمي. وهي متدربة في وحدة الدراسات الإيرانية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

يصادف خريف 2023 مرور عام على اندلاع الاحتجاجات في أنحاء إيران بسبب مقتل جينا مهسا أميني على يد شرطة الأخلاق. وقد سلطت تلك الاحتجاجات الضوء على مقاومة النساء للحجاب الإلزامي وأيديولوجية الدولة والسيطرة على أجسادهن. ويُظهر تأريخ الحركة أن هذا جزء من الجهود المستمرة التي تبذلها النساء الإيرانيات لتحدي أحكام الدولة التي تقوّض حقوقهن وتتحكم في عيشهن اليومي1. فمنذ قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، واصلت ممارسة سلفها النظام الملكي البهلوي المتمثّل في استخدام أجساد النساء ساحاتِ معارك سياسية وأيديولوجية، وفي فرض المزيد من القيود على حقوقهن. وما انخراط النساء في حركة "المرأة، الحياة، الحرية" سوى مؤشر دالّ على معارضتهن الجمعية لضبط أجسادهن، على وجه الخصوص، وما يواجهنه من تمييز جندري منهجي وغياب الإصلاحات، على وجه العموم. ولقد كان الحجاب في القلب من هذه الحركة، إذ قامت النساء بقصّ شعورهن وإضرام النار في أحجبتهن؛ في فعلٍ من أفعال التحدي. ثم تنامت الحركة لتعبّر عن مظالم اجتماعية وسياسية واقتصادية أخرى يعانيها كلٌّ من النساء والرجال الإيرانيين.

في حين هدأت احتجاجات الشارع، واصلت الجمهورية الإسلامية حملتها القمعية خلال العام الذي أعقب الحركة بتنفيذها أحكامًا بالإعدام، واستهدافها ناشطين ومضايقة أقاربهم، وطردها أساتذةً جامعيين، وإغلاقها شركات لعدم امتثالها لقانون الحجاب الإلزامي، وتقييدها الوصول إلى الإنترنت، وتشديدها الرقابة. فعلى سبيل المثال، ركّبت الدولة كاميرات لرصد غير المحجبات، وضايقت المحامين الذين يدافعون عن النساء اللاتي وُجّهت إليهن تهمة ارتداء الحجاب على نحو سيئ أو عدم ارتدائه. ومع ذلك، بقي حضور النساء غير المحجبات في الأماكن العامة ملحوظًا، على الرغم من عودة شرطة الأخلاق وتطبيق عقوبات أشد صرامة.

تمثّل تطورٌ أبرز في إقرار البرلمان "مشروع قانون الحجاب والعفة" فترةً تجريبية مدتها ثلاث سنوات2. وعلى الرغم من أنّ مجلس صيانة الدستور لم يوافق على مشروع القانون بعد، فإنّه أثار جدلًا ونقاشًا حول الحجاب في الدوائر الرسمية. ويُظهر محتوى مشروع القانون، الذي يشتمل على 71 مادة، محاولةً لزيادة التنسيق بين مؤسسات الدولة المختلفة من خلال تكليفها بمسؤوليات إضافية لتطبيق قانون الحجاب الإلزامي. وإضافةً إلى وصف كيفية امتثال المرأة لقوانين الحجاب وشرح ما يشكّل ملابس غير لائقة للنساء والرجال، يفرض مشروع القانون غرامات مالية على مخالفات الحجاب. ويشمل ذلك أيضًا معاقبة الشركات التي توفّر للنساء أحجبة رديئة وإجبارها على التزام القوانين. والأهم من ذلك أن مشروع القانون يشجّع الأفراد والأسر على مراقبة بعضهم خارج الإنترنت وداخلها؛ ما يزيد الضغط الاجتماعي على النساء. وتُظهر هذه الإجراءات مجتمعةً تركيز الدولة المستمر على الحجاب الذي هو أحد أبرز رموز أيديولوجيتها، وما تبذله من جهود لإبقاء قبضتها على المجتمع. وفي حين لم تُفضِ الحركة الاحتجاجية إلى إصلاحات قانونية، فإنها كانت نقطة تحوّل مهمة بالنسبة إلى النساء الإيرانيات وهنّ يعبّرن على نحو جمعي عن مطالبهن ويتحدّين الدولة الأبوية والأعراف الاجتماعية.

ينظر هذا العدد من **تقارير إيران** في طيف من القضايا المحيطة بحركة "المرأة، الحياة، الحرية"، وكيفية تحديها سياسات الدولة الإيرانية في شأن الحجاب، وعدم المساواة بين الجنسين، والسيطرة السياسية؛ ما أدى إلى احتجاج من أطول الاحتجاجات في إيران ما بعد الثورة.

تبدأ هذه المجموعة من المقالات بإطلالة مهران كامرافا على الحركة وأهميتها وخصائصها وعواقبها المحلية. ويزعم أنّ السياسات الاجتماعية لدولة الجمهورية الإسلامية استهدفت النساء في المقام الأول في فرض تفسيرها المحافظ للإسلام. ويرى أن الاحتجاجات التي بدأت في أيلول/ سبتمبر 2022 تختلف عن حوادث سابقة مماثلة، إذ اندلعت بسبب الحجاب القسري، وهو ما يشكّل تحديًا أيديولوجيًا للدولة. ووفقًا للباحث، فإنّ من بين العناصر المهمة الأخرى في الاحتجاجات الدور المركزي للمرأة وحجم الحركة وأمدها. وهذا يؤكد أنّه على الرغم من أنّ الاحتجاجات أدت إلى تفاقم فقدان الدولة شرعيتها، فإن القوى الأمنية بقيت على ولائها للدولة. ويرى أنّ الاحتجاجات ستكون لها عواقب اجتماعية طويلة المدى، وأنّ السلسلة الأخيرة من الاضطرابات تشير إلى وجود فجوة بين الدولة والمجتمع، حيث تؤدي المرأة دورًا مسيطرًا.

1 ينظر: محاضرة شيرين سعيدي في وحدة الدراسات الإيرانية، حيث تقدّم سياقًا تاريخيًا لنشاط النساء الإيرانيات غير النخبوي ونضالهن من أجل الحقوق المتساوية:
"Shirin Saeidi Lectures on 'Historicizing Iranian Women's Activism in Post-1979 Iran'," Arab Center for Research and Policy Studies, 10/10/2022, accessed on 26/11/2023, at: https://bit.ly/3Q9m23u

2 يجد القارئ هذه الوثيقة على الموقع: https://bit.ly/48HFhsn

في المقال الثاني، يبيّن أمير حسين مهدوي العوامل المؤسسية التي أدت إلى اندلاع الحركة، ويتفحّص آثارها السياسية. ويسلط الضوء على حقيقة أن الجمهورية الإسلامية فشلت في جعل الحكم أكثر كفاءةً؛ ما أدى إلى تراجع ثقة الجمهور بالحكومة، ذلك أنّ الدور القوي الذي يؤديه المرشد الأعلى علي خامنئي وانخراطه الكبير في الحكم جعلا المؤسسات المنتخبة غير ذات أهمية. ويسلط الباحث الضوء أيضًا على "المرحلة الثانية" من الثورة التي تهدف إلى تثبيت مسؤولين موالين لخامنئي في جميع فروع الحكومة، تمهيدًا لرحيله في النهاية. وبحسب مهدوي، فقد خلق هذا الأمر شكلًا من "الاستعمار الداخلي"، احتكرت فيه النخب المؤيدة للجمهورية الإسلامية المشهد السياسي في البلاد. ويضع الباحث الحركة في سياق العقوبات المتواصلة ضد إيران، فضلًا عن التوقعات القاتمة لاستعادة خطة العمل الشاملة المشتركة JCPOA التي فاقمت الظروف الاقتصادية الصعبة للشعب.

وفي مقاربةٍ تاريخية، تسلط زهرة تيزرو الضوء على التناقضات التي تواجهها النساء الإيرانيات نتيجة خطابات الدولة المتنافسة بصدد طرائق الكينونة. وتشرح كيفية تغيّر أدوار النساء الإيرانيات وحقوقهن مع مرور الوقت. وبحسب الباحثة، شملت هذه التوترات كل مجالات حياة النساء؛ ما جعل من الصعب عليهن التنقل عبرها والمساومة على حقوقهن. وترى أن بنى القوة والمعرفة في حاجة إلى التغيير للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء.

أمّا مقال محمد حسين بادامتشي، فهو يضع الاحتجاجات في إطار النضال ضد استمرار القمع الأبوي وإخضاع النساء. ويتتبع الباحث أهمية الحجاب وكيف أنه أصبح أداة للسيطرة على جسد المرأة، ويشير إلى أن مسألة الحجاب لم تكن، حتى وقت قريب، تؤخذ على محمل الجد في المناقشات السياسية. وكانت بعض الناشطات أكثر اهتمامًا بالحقوق القانونية من قواعد اللباس والحجاب الإلزامي التي اعتبرنها ثانوية. لكنّ حركة "المرأة، الحياة، الحرية" أحيت الجدال حول الحجاب الإلزامي، وسلّطت الضوء على الكيفية التي وجّه بها كل جانب من جوانب حياة المرأة.

تقدّم المقالات الأربعة، معًا، تحليلاتٍ لحركةٍ ذات عواقب سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة. وتخلص جميعها إلى أن الطريقة الوحيدة لمعالجة السخط المنتشر على نطاق واسع هي من خلال الإصلاحات. لكنّ عواقب الحركة أظهرت أن دولة الجمهورية الإسلامية غير مستعدة لتقديم تنازلات، وأنّها، بدلًا من ذلك، شددت قبضتها على حرية المرأة.

"المرأة، الحياة، الحرية":
احتجاجًا على الجمهورية الإسلامية

مهران كامرافا

أستاذ الشؤون الحكومية في جامعة جورجتاون في قطر، ومدير وحدة الدراسات الإيرانية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. له مقالات كثيرة في عدة مجلّات محكّمة، وألّف العديد من الكتب، منها:

Power and Resilience in Iran (2023); *A Dynastic History of Iran: From the Qajars to the Pahlavis* (2022); *Triumph and Despair: In Search of Iran's Islamic Republic* (2022); *A Concise History of Revolution* (2020); *Troubled Waters: Insecurity in the Persian Gulf* (2018); *Qatar: Small State, Big Politics* (2015).

عقب مقتل مهسا أميني، البالغة من العمر 22 عامًا، في إيران، على يد ما يُسمّى شرطة الأخلاق (گشت ارشاد)، اجتاحت الاحتجاجات البلاد بأسرها منذ 16 أيلول/ سبتمبر 2022. وسرعان ما برزت أميني، بجريمتها المزعومة الإخلال بارتداء الحجاب، بوصفها رمزًا لحال المرأة المتدني في إيران ونداءً لاحتشاد الرجال والنساء من جميع الأعمار؛ للتعبير عن الغضب ضد ما تمارسه الجمهورية الإسلامية من سياسات اجتماعية تعسفية، ووحشية في كثير من الأحيان. فمنذ ثورة 1978-1979، كانت النساء الهدف الرئيس للسياسات الاجتماعية الصارمة التي تنتهجها الجمهورية الإسلامية، وأُجبرن على قبول رؤية الخميني، ثم خامنئي، المحافظة والتقليدية جدًّا إلى الإسلام. وكثيرًا ما سعت الدولة، بدرجات متفاوتة من الشدّة خلال تاريخها الممتد ثلاثةً وأربعين عامًا، إلى "جرّ" السكان إلى الجنّة على الرغم من إراداتهم. وليست احتجاجات أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر 2022 سوى أحدث تجلٍّ لدولة أيديولوجية تحاول من خلال قواتها الأمنية فرض أيديولوجيتها على سكان يأبون ذلك ولا يمتثلون له.

ليست الاحتجاجات، بطبيعة الحال، بأمر غريب على الجمهورية الإسلامية، ولم يكن الانفجار الأخير سوى فصل آخر في سلسلة طويلة من الانفجارات المتقطعة التي قام بها مجتمع ضد دولة تفتقر إلى الشرعية على نحو متزايد. وفي السنوات الأخيرة، شهدت البلاد، على اتساعها، حلقات متكررة من الاحتجاجات الجماهيرية العنيفة. وقد كان يطلق شرارةَ كثير من هذه الاحتجاجات السابقة ارتفاعٌ مفاجئ في أسعار السلع الأساسية، أو نقصٌ في مياه الشرب، وغير ذلك من الخدمات الحكومية الأساسية في المناطق المحرومة من البلاد، وكانت تستمر عمومًا ما بين أسبوع وأسبوعين. وفي كل مرة، كانت قوات الأمن تقمع الاحتجاجات بوحشية؛ ما يفضي إلى اعتقالات جماعية وسقوط مئات الضحايا.

تختلف الحوادث الأخيرة عن الاحتجاجات السابقة في أمور بارزة عدّة. بادئ ذي بدء، لم تبدأ الاحتجاجات بسبب السخط الاقتصادي، على الرغم من أن تدهور الأوضاع الاقتصادية يفسّر، بلا شكّ، عدم الرضا المتزايد حيال الدولة، بل بدأت بسبب قضية الحجاب القسري. فالحجاب، بالنسبة إلى الجمهورية الإسلامية، أحد الرموز الأكثر وضوحًا لأيديولوجية الدولة، حيث يشير نصف السكان إلى امتثالهم لإملاءات الدولة بإطاعتها علانيةً. ويمثّل ترديد المتظاهرين شعارات تعترض على الحجاب الإلزامي، وتحدي النساء الدولة علنًا بالظهور علانية ورؤوسهن مكشوفة، بل بحرق بعضهن الحجاب في الشارع، تحديًا مباشرًا لأيديولوجية الدولة. هذه المواجهة الأيديولوجية الصارخة مع الدولة بهذه الأعداد الكبيرة هي مواجهة غير مسبوقة بالنسبة إلى الإيرانيين. ويفسّر هذا التحدي الأيديولوجي الاستثنائي شدة ردّ قوات الأمن وقمعها الوحشي للمحتجين في الشوارع.

من السمات المهمة الأخرى الخاصة بالاحتجاجات الأخيرة الدور القيادي الذي تضطلع به النساء. فمنذ نشأة الجمهورية الإسلامية، جعل رجال الدين الذين يقودون الدولة من النساء هدفًا لمعاملة متدنية. واليوم، وعلى الرغم من حقيقة أنّ النساء يشكّلن نسبة أعلى كثيرًا بين طلاب الجامعات وخرّيجيها، فإنّ لدى إيران معدلًا من أدنى معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة في الشرق الأوسط. وتمجّد البرامج التلفزيونية الحكومية فضائل الأمومة وعمل المرأة في المنزل، في الوقت الذي تشهد فيه البلاد معدلات متزايدة من الطلاق والمساكنة من دون زواج رسمي. وكأنّ رجال الدين يخافون النساء، فتواصل الدولة إيجاد الأعذار لعرقلة حراك النساء الاجتماعي، وتمكينهن الاقتصادي، بل أنشطتهن الترفيهية، بما في ذلك منعهن من دخول الملاعب الرياضية. ولقد ظهر شعار المتظاهرين "المرأة، الحياة، الحرية" (زان، زندجي، آزادي) في سياق الدولة التي تجعل حياة النساء أكثر صعوبة من خلال سلب الحريات واحدة تلو الأخرى.

من السمات الأخرى غير المسبوقة كثافة الاحتجاجات ومدتها. ففي الماضي، غالبًا ما كانت الاحتجاجات تبلغ ذروتها في اليوم الثاني أو الثالث، ثم تواجهها قوات الأمن على مدى أسبوع تقريبًا، لتهدأ بحلول نهاية الأسبوع الثاني تقريبًا. وفي هذه المرة، بعد مرور الأسبوع الثالث حتى كتابة هذه السطور، تباطأت وتيرة الاحتجاجات، لكنها واصلت الاندلاع من حين إلى آخر في طهران، وفي مدن أخرى. ومن الجدير بالذكر أنه في حين كانت الاحتجاجات السابقة تبدأ عادةً في بلدات أصغر ثم تمتد إلى مدن أكبر، نجد هذه المرة أنّها بدأت في طهران وانتشرت إلى بقية البلاد.

من غير المعروف، بطبيعة الحال، مدة استمرار الاحتجاجات وعواقبها النهائية. ومن غير المعروف أيضًا وضع خامنئي الذي تردد أنه في حالة صحية سيئة منذ بدء الاحتجاجات. ما من إجابات واضحة عن هذه الأسئلة في هذه المرحلة، ولا يزال مسار الاحتجاجات غير محدد. ونحن نعلم من تجربة الربيع العربي أن مفتاح البقاء

السياسي للدكتاتوريات القسرية يكمن في القوات المسلحة. وفي إيران، ما دامت قوات الأمن موالية للدولة وأيديولوجيتها، فما من سبب للشك في أن الدولة في ورطة كبيرة. ومؤخرًا، دعا مير حسين موسوي، رئيس الوزراء السابق والمرشح الرئاسي الخاضع للإقامة الجبرية منذ الحركة الخضراء في عام 2009، قوات الأمن إلى التعاون مع المتظاهرين. غير أنّه لا توجد إلى الآن علامات واضحة على انشقاقات داخل النخبة، أو على تخلّي أيّ فرع من فروع القوات المسلحة المتعددة في البلاد عن الدولة الدينية.

لا مفرّ، على الرغم من ذلك، من بعض الاستنتاجات الأولية. فالنظام السلطوي الذي كان هجينًا ذات يوم في إيران لم يعُد يبدي اليوم أيّ هجنة؛ فهو الآن دولة سلطوية بسيطة، تعتمد على القوة البريتورية المتمثلة في الحرس الثوري وغيره من الأجهزة الأمنية. والرئيس إبراهيم رئيسي الذي تولّى منصبه واعدًا بإصلاح الاقتصاد، يجد نفسه الآن أكثر اعتمادًا على الحرس الثوري في إدارة البلاد. وأيًّا تكن الشرعية الأيديولوجية التي كانت تتمتع بها الدولة، لا سيما بين الطبقات المتوسطة الحضرية، فإنها تتبخر بسرعة.

في نهاية المطاف، قد تكون العواقب الاجتماعية الطويلة الأمد للانتفاضات الأخيرة هي الأكثر أهمية. لقد سبق أن قامت في الماضي احتجاجات فردية متفرقة ضد الحجاب الإلزامي. لكنّ النساء الإيرانيات خرجن الآن بأعداد كبيرة على النزعة المحافظة الاجتماعية وقصر النظر لدى الطبقات الدينية الحاكمة. وأصبح الحجاب الإلزامي، وهو الرمز الأيديولوجي الأكثر وضوحًا للجمهورية الإسلامية، موضع تحدٍّ بطريقة أكثر وضوحًا واحتفاءً. وحتى لو قُمعت الاحتجاجات، وعادت النساء إلى ارتداء الحجاب و"الشادور" في الأماكن العامة، فقد أظهرت النساء الإيرانيات قدرتهن وتحديهن بطريقةٍ نادرًا ما جرؤ الرجال على إظهارها. لقد أصبحت الفجوة بين الدولة الإيرانية والمجتمع الإيراني أوسع من أيّ وقت مضى، إذ تتصدر النساء مهمة فصل مجتمع يتوق إلى الحرية عن دولة تطالب بالخضوع والامتثال.

تقاطع ثلاث أزمات أصابت نظام الحكم: ما الجذور المؤسسية لحركة "المرأة، الحياة، الحرية"؟

أمير مهدوي

باحث دكتوراه في العلوم السياسية في جامعة كونيتيكت، حاصل على الماجستير في التاريخ ودراسات الشرق الأوسط من جامعتي برانديس وهارفارد. تتركّز اهتماماته البحثية في المؤسسات السياسية والاقتصاد السياسي للأنظمة الاستبدادية. عمل محرّرًا في صحيفة في إيران، وعمل باحثًا في معهد هارفارد للعلوم الاجتماعية الكمية، وفي مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط في جامعة برانديس. نُشرت له أبحاث في: *The Guardian*; Al-monitor; *The Washington Post*; *Foreign Affairs*.

أصبحت الانتفاضة الأولى لحركة "المرأة، الحياة، الحرية" (أيلول/ سبتمبر 2022–كانون الثاني/ يناير 2023) أطول احتجاج شهدته إيران، بعد الثورة الإيرانية عام 1979. وقد أتت هذه الحركة بوصفها ردّ فعل على وفاة مهسا أميني على يد ما يُعرف بشرطة الأخلاق، وكانت الدافع وراء نزول المحتجّين من العديد من المدن الإيرانية إلى الشارع. وحظيت هذه الحركة بدعم هائل من الشتات الإيراني، وشملت أيضًا شخصيات أجنبية عالمية مشهورة. واليوم، تبدو دراسة هذه الحركة مهمّة صعبة؛ فهي لا تزال قائمة، وطبيعتها أشد تعقيدًا من الحركات المماثلة السابقة، فضلًا عن أنّ كمية البيانات التي جرى التحقّق منها والمتاحة للباحثين لا تزال محدودة. ولا يمكن وصف هذه الحركة بأنها تعبير عن منافسة بين التيارات السياسية المعارضة، كما حصل خلال الحركة الخضراء الإيرانية عام 2009، أو بأنها ثورة ضدّ الأزمات الاقتصادية، كما حصل خلال الاحتجاجات الإيرانية التي عمّت أرجاء البلاد كلها في الفترة 2019-2020. وتشير البيانات المتوافرة إلى أنّ حركة "المرأة، الحياة، الحرية" تضمّ مشاركين متنوعين من نساء وجامعيين وشباب وشابات منتمين إلى "جيل زي" Generation Z[1] وأساتذة ومتقاعدين وعمّال، وغيرهم (من شرائح اجتماعية وعمرية مختلفة).

يسعى هذا المقال للتركيز على العوامل المؤسسية التي شجّعت على اندلاع هذه الحركة، بدلًا من التركيز على الجوانب المهمة للعمل الجمعي، بما فيها بنية الحركة من حيث التنظيم والمطالب والمشاركون. وتعالج المسألة المركزية الكامنة في طبيعة العوامل التي ساهمت في حثّ الشعب الإيراني على النزول إلى الشارع، واستخدام الاحتجاج الاجتماعي، بوصفه الخيار الأخير القابل للتنفيذ والمتاح. وتتناول ثلاثة جوانب في الدولة الإيرانية: وظيفتها المؤسسية، وتركيبة النخبة السياسية الحاكمة، وسياستها الخارجية. وتشرح رغبة المجتمع الواسعة في اجتراح التغيير الذي أدّى بدوره إلى حركة "المرأة، الحياة، الحرية". ويُختم المقال بلمحة عن التداعيات السياسية للحركة.

أولًا: الفوضى المؤسسية

لن تتحقّق فكرة تحويل الحكم إلى حكمٍ فعّال، من خلال تشكيل حكومة موحّدة في إيران. ففي السابق، أدّت تجربة نظام الحكم المزدوج المتوتّر إلى وصول حكم حسن روحاني الرئاسي إلى طريق سياسي مسدود في عام 2021، حينما مُنيَ عضو حكومته، عبد الناصر همّتي، بهزيمة قاسية في الانتخابات الرئاسية بفوزه بـ 8 في المئة من إجمالي الأصوات فحسب. ونظرًا إلى الإفلاس السياسي التي تعانيه حكومة روحاني في السياسة الخارجية (عدم القدرة على استئناف مفاوضات الاتفاق النووي)، وفي الاقتصاد (نموّ اقتصادي سلبي وتضخّم مرتفع)، وفي السياسات العامة (إدارة أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد–19)، اتفق العديد من معارضي النظام ومؤيديه على أن توحيد الحكومة من شأنه أن يعزّز فاعليتها. غير أنّ تجربة الإدارة الجديدة في عامها الأوّل بيّنت أنّ إضفاء الطابع المؤسسي على الآليات، التي أدّت إلى فشل إدارة الرئيس السابق، قد فاقم الحكم السيئ المتواصل.

يتجذّر نظام الحكم غير الكفء في الانقسام الثنائي بين المؤسسات الديمقراطية وسلطة المرشد الأعلى. وتحثّ هذه البنية، الواردة في الدستور، المرشدَ الأعلى على تقييد صلاحيات سلطة الحكومة المنتخبة من خلال إنشاء مؤسسات موازية، ومنح المنظمات الخاضعة لإشرافه سلطات واسعة. وتشمل الأمثلة على ذلك في إيران: السيطرة على الانتخابات من خلال مجلس صيانة الدستور، والتدخل العلني للحرس الثوري الإسلامي في سياسة البلاد، ومنح المجالس التي يشرف عليها المرشد الأعلى بعض الصلاحيات البرلمانية والتنفيذية. وتحُول هذه الآليات دون انحراف الرئيس ومجلس الشورى عن السياسات التي يحدّدها المرشد الأعلى. ومع ذلك، أظهرت تجربة حكومة الرئيس الحالي، إبراهيم رئيسي، أن إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الآليات، بغضّ النظر عن هوية الرئيس، يعرقل عمل الإدارة في معالجة قضايا الحكم اليومية التي تتسبّب في الجمود البنيوي: أيّ جهة يجب أن تصدر وثائق تسجيل المركبات؛ القضاء أم الشرطة؟ وأيّ منظمة يمكنها أن تصدر تصاريح لتوفير خدمات البث التلفزيوني؛ وزارة الثقافة أم تلفزيون الدولة؟ وأيّ مكتب يجب أن ينظّم عملية بيع الممتلكات العامة إلى القطاع الخاص؛ مجلس الشورى أم المجلس الأعلى للتنسيق الاقتصادي؟ وأيّ هيئة يحقّ لها التصديق على قانون الرقابة على الإنترنت؛ مجلس الشورى أم المجلس الأعلى للفضاء السيبراني؟ حتى إنّ المشكلة التي

1 يُعرف أيضًا بجيل الألفية، وهو جيل يضم أولئك الذين تقل أعمارهم عن خمس وعشرين سنة.

أشعلت حركة "المرأة، الحياة، الحرية" الأخيرة تندرج ضمن هذه القائمة: أيّ مؤسسة مسؤولة عن تحديد كيفية فرض الحجاب الإلزامي؛ الشرطة أم المجلس الأعلى للثورة الثقافية؟

تسبّبت الفوضى المؤسسية، وعجز الحكومة عن تحديد المشكلات واقتراح حلولٍ مناسبةٍ وتنفيذها، في تراجع حادٍّ في ثقة المواطنين بالحكومة. ولم يؤدِّ الجمود البنيوي إلى ممارسة المزيد من الضغوط على الناس فحسب، بل تسبّب أيضًا في تقويض أمل المجتمع في استعادة الحكومة لقدرتها على تحسين الوضع؛ إذ إنّ بنية السلطة القديمة والعاجزة عن أداء مهماتها لا تُظهر أيّ بوادر تشير إلى قدرتها على قيادة المجتمع نحو مستقبلٍ أفضل على المستويَين الكليّ أو الفردي. بعبارة أخرى، لا يمكن أن توفّر هذه البنية الاستبدادية آلياتٍ ديمقراطيةً، تعبّر عن مطالب الناخبين على صعيد السياسات والنموّ الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. وقد بيّنت الاستطلاعات، التي أُجريت خلال الأشهر التي سبقت اندلاع حركة "المرأة، الحياة، الحرية"، أنّ المجتمع الإيراني يتوقّع أن يكون المستقبل أسوأ مما هو عليه الآن.

أدّت الازدواجية التي يتضمّنها الدستور، فضلًا عن الفوضى المؤسسية، إلى تدخّل المرشد الأعلى في الشؤون التنفيذية. ففي جميع البلدان التي يحكمها نظام رئاسي أو برلماني، يشرف الشخص الأكثر نفوذًا بحسب التسلسل الهرمي، على مجلس الوزراء. غير أنّ ذلك لا ينطبق على إيران؛ إذ يتولّى المرشد الأعلى مباشرةً قضايا الأمن القومي والدفاع والسياسة الخارجية، بل يتدخّل في مسألة تعيين الرئيس المنتخب. ويحثّ هذا الخللُ المرشدَ الأعلى على تجاوز الرئيس، والتواصل مباشرةً مع أعضاء مجلس الوزراء للحصول على معلومات تتعلّق بكل وزارة، وعرقلة السياسات التي يراها المرشد لا تتوافق والأمن القومي. ولا شكّ في أنّ تدخّلات المرشد، والمؤسسات التابعة له على نطاق واسع، تشجّع الوزراء على مواءمة قراراتهم مع القرارات التي تناسب رئيس الدولة، وعدم الاكتراث بنيل موافقة عامة الشعب عليها. وتعزّز هذه الآلية المتّبعة فرص الفساد، وتقلّل من كفاءة الحكومة. علاوة على ذلك، تعطّلُ المساءلةُ المزدوجة لأعضاء مجلس الوزراء، أمام المرشد والرئيس، أداءَ السلطة التنفيذية. وقد تسبّبت هذه الفوضى المؤسسية في نشوب أزمات في نظام الحكم، وأدّى الجهد الذي بُذل لحلّ تلك الأزمات إلى مزيد من تدخّلات المرشد، وإنشاء مجالس ومنظمات إضافية موازية للوزارات. فأفضت هذه الحلقة المفرغة إلى تدنٍّ كبير في نوعية نظام الحكم مع مرور الوقت. وشملت التداعيات الأخرى لهذا النظام المزدوج تراجعًا في صدقية كبار المسؤولين الحكوميين وسلطتهم في نظر الجمهور.

حتى عقد مضى، كان المجتمع الإيراني لا يزال يرى في عملية تغيير الشخصيات الإدارية الرئيسة فرصةً لتحسين الحكم، ويجد فيها أملًا للمستقبل. في ذلك الوقت، كانت عملية إقالة أيّ وزير أو رئيس لمجلس الشورى أو نائب الرئيس وتعيينه تحمل دلالات سياسية مهمة. لقد كانت شخصية الأشخاص الرئيسين المعيّنين وآراؤهم السياسية تشكّل، فعلًا، معيارًا لأصحاب الشأن؛ إذ تتيح لهم التنبؤ بالسياسات المقبلة. غير أنّ مستوى مشاركة مكتب المرشد الأعلى والمؤسسات التابعة له في نظام الحكم أفقد المؤسساتِ المنتخبة، والتوجّهَ السياسي للمسؤولين الحكوميين، أهميتَهما. حاليًّا، ليست عملية تغيير المسؤولين الحكوميين، على مستوى المحافظين والممثلين والوزراء، عملية عقيمة وحدها، بل بات الغموض يكتنف ماهية التغييرات المهمة التي ستطرأ في حال تبادَل مسؤولو المؤسسات مناصبهم بصفة عشوائية؛ حيث إن الاحتجاجات تندلع في الشارع سعيًا وراء تغيير جذري، عندما تلوح بارقة أمل في أن تخترق المسارات المؤسسية الانسدادَ السياسي القائم. وعندما يعي المواطنون بصفة جمعية أن بنية نظام الحكم غير قادرة على اجتراح تغييرات إيجابية، يتحوّل الغضب العام إلى حركة احتجاجية ضخمة.

ثانيًا: استعمار داخلي

دخلت عملية توحيد السلطة، من خلال منح شخصيات نظام الحكم غير المنتخبة الأفضليةَ في النظام، في مرحلة جديدة، منذ عام 2019، بسبب تأثير عاملَين، هما: تفاقم أزمات نظام الحكم، وخلافة مرشد أعلى جديد في المستقبل القريب. ولا بد من أن تراعي الحاجة إلى تطهير الدولة طبيعةَ نظام الجمهورية الإسلامية. وقد واجهت الأنظمة الاستبدادية دائمًا ازدواجية مكلفة في اختيار أعضائها الإداريين. ففي حال استعانة مثل هذا النظام بخبراء مستقلّين، قد تزداد إمكانية تنفيذ سياسات تحيد عن أيديولوجيته. ونتيجة لذلك، يتعيّن عليه تخصيص موارد إضافية للمساعدة في عملية المراقبة. أما إذا حشد النظام في جهازه الإداري أشخاصًا أقل

تخصّصًا، ولكنهم مخلصون له، فإنه سيدفع ثمن ذلك بأداءٍ متدنيّ الكفاءة2. وقد أدّت الزيادة الحادّة في عجز الميزانية الإيرانية نتيجةً لما فُرض من عقوبات، فضلًا عن الأزمات المتفاقمة، من قبيل إفلاس صندوق التقاعد، وانقطاع الكهرباء، ونقص الغاز، وتراجع قدرة الحكومة على الاستمرار في تسديد التكاليف المرتبطة بالتوترات السائدة بين المسؤولين الحكوميين المنتخبين والمؤسسات التابعة للمرشد الأعلى. وتزامن هذا الوضع مع بلوغ آية الله خامنئي الثمانين من عمره، والحاجة إلى تمهيد الطريق أمام خلفه. لذلك، قرّر المرشد الأعلى الاحتفال بهذا الحدث الكبير (الذكرى الثمانين لمولده) بتدشين مرحلة جديدة من تطهير النظام.

يتمثّل مضمون بيان الخطوة الثانية للثورة في مسألة الخلافة3. وبحسب هذا البيان، تتوقّع النخبة السياسية الثورية أن يستولي جيل الشباب على الحكم. والهدف هو بسط سيطرة المرشد الأعلى على الحكومة بأكملها من خلال تعيين الموالين المخلصين له في المناصب الرئيسة. منذ البداية، أدركت النخبة السياسية هذه الخطة، وفرضت قيودًا على المجموعات المعارضة؛ ما أدّى إلى تشكيل مجلس شورى موحّد في عام 2019 وحكومة في عام 2021. ولم يقتصر تنفيذ الخطوة الثانية للثورة على تحويل الانتخابات إلى انتخابات غير تنافسية لصالح الشباب "الثوار" فحسب، بل أثّر أيضًا في مؤسسات أخرى ومستويات أدنى في الدوائر الحكومية. وفي السياق نفسه، أصبح انتساب الأشخاص الأقل ولاءً إلى مؤسسات المجتمع المدني، مثل نقابات المحامين والمنظمات الهندسية والاتحادات الرياضية، خاضعًا لقيودٍ صارمة. وشهدت دول شرق أوسطية أخرى، مثل العراق وسورية، هذا النمط من التطهير في الماضي، مع اختلافٍ واحدٍ يتمثل في أن عملية تشكّل نخب سياسية تنتمي إلى الأقليّات جرت في تلك الحالات في ظل انقسامات عرقية ودينية. فعلى سبيل المثال، تسيطر الأقلية العلوية (أقلّ من 15 في المئة من مجموع السكان) في سورية على جميع مقاليد السلطة السياسية تقريبًا. في حين أن الدكتاتور العراقي السابق صدام حسين، غيّر تركيبة الإدارة من خلال تعيين أشخاصٍ من مدينته (تكريت) في المناصب الرئيسة، وكان ذلك نهجه الذي اعتمده ليبسط سيطرته في سبعينيات القرن العشرين. غير أنه في حالة إيران، تشكّل مجموعة الثوار الموالين للنظام جزءًا من الأغلبية الشيعية القادمة من مناطق مختلفة من البلاد. ولا يتميّز هؤلاء من أغلبية السكان بخصائصهم الديموغرافية، بل بتبنّيهم أيديولوجيا وسلوكًا اجتماعيًا وثقافيًا، وباعتمادهم أسلوبَ حياةٍ معيّنًا. وقد تختلف هذه الشريحة الصغيرة من المجتمع عن الإيرانيين العاديين بوضوح؛ من خلال شكل اللحى، وطريقة ارتداء الحجاب بالنسبة إلى النساء، والمفردات والخطابات والمناسبات الدينية، وحتى النشاطات الترفيهية. وتروّج وسائل الإعلام التي تملكها الدولة لهذه الشريحة بوصفها تشمل النوعية المثلى للمواطنين.

وبهدف الحفاظ على اندفاع النخبة السياسية واستقطاب أعضاء جدد، من الضروري أن يشعروا بأنهم ليسوا أقليّة، وبأن أيديولوجيتهم هي المسيطرة. في هذا الصدد، يُعاد استعراض خطاب الخطوة الثانية للثورة باستمرار في الأعمال الفنية والتجمّعات الموالية للنظام ووسائل الإعلام لتضخيم أصوات الأقلية. وجرى وضع خرّيجي أفضل الجامعات في إيران، الذين أحرزوا تقدّمًا في القطاع الخاص والشركات الناشئة، تحت المراقبة، وبات عليهم أن يعملوا وفقًا للسياسات التي وضعها وزراء ومشرّعون ومسؤولون رفيعو المستوى، وذوو كفاءةٍ، دون المستوى المطلوب، مقارنةً بأقرانهم، لكن جرى تعيينهم في مثل هذه المناصب لولائهم للنظام فحسب. ويؤدي هذا المسار إلى المزيد من الاستلاب والغضب والإحباط في المجتمع، وهي عناصر قد تؤجّج الشارع ضد النظام الحاكم. إنّ عملية استنهاض مجموعة صغيرة من الثوار، من شأنها أن تستقطب المجتمعَ الإيراني. ويشير الجمهور على نحوٍ روتيني إلى هذه الأقلية الحاكمة بعبارة "هؤلاء الناس"، وهي تعبير عن الشعور السائد بالاختلاف الذي تتّسم به النخب الحاكمة وفق علم النفس الاجتماعي. ويشعر الشباب الموهوبون، الذين لا يُعدّون ثوارًا موالين للنظام، بالغربة عن الإدارة، ويرون أنه يجري كبح جماح تطورهم وارتقائهم، في الوقت الذي تشغل فيه مجموعة صغيرة من الشباب الثوري مناصب حكومية. لقد أدّى احتكار طبقة حاكمة متجانسة، تتميّز بخصائص مختلفة عن أغلبية المجتمع، إلى حالة من الاستعمار الداخلي4.

2 Barbara Geddes, Joseph Wright & Erica Frantz, *How Dictatorships Work: Power, Personalization, and Collapse* (Cambridge: Cambridge University Press, 2018).

3 "الخطوة الثانية للثورة الإسلامية: بيان الإمام الخامنئي الموجه للشباب"، الموقع الرسمي لقائد الثورة الإسلامية الإمام الخامنئي، 2019/2/13، شوهد في 2023/3/26، في: https://bit.ly/42t6xrt

4 آصف بيات، "آيا ايران در آستانه انقلاب ديگرى است؟" (هل إيران على شفا ثورة أخرى؟)، **زيتون**، 2023/2/28، شوهد في 2023/3/26، في: https://bit.ly/46ySl0Q

ثالثًا: عزلة دولية

سجّل عام 2022 الذكرى العشرين للنزاع القائم بين إيران والمجتمع الدولي بشأن برنامجها النووي. وواجهت البلاد أوضاعًا اقتصادية صعبة في أوائل عام 2010، بسبب تأثير العقوبات التي فرضها عليها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد أفضى الصراع إلى توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة بين إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن (الصين، وفرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأميركية) وألمانيا. كان الوضع مستقرًا نسبيًا، واستفادت إيران من تخفيف بعض العقوبات عليها، إلى أن سحب الرئيس دونالد ترامب بلاده (أحاديًّا) من خطة العمل الشاملة المشتركة، واعتمد ممارسة سياسة "الضغط الأقصى" ضد إيران. ونتيجةً لذلك، تقلّصت عائدات النفط الإيرانية بنسبة 90 في المئة في الفترة 2018-2020. وأدّى ذلك، إضافةً إلى تداعيات جائحة فيروس كورونا، إلى استنزاف الاقتصاد الإيراني بطريقة مدمّرة. ومن ثمّ، تفاءل الإيرانيون بفوز الديمقراطيين بالانتخابات الرئاسية، واستبشروا خيرًا بسيطرتهم على مجلسيَ الشيوخ والنواب في الانتخابات الأميركية في عام 2020. لقد أُتيحت، فعلًا، فرصة استمرّت ثمانية أشهر حينما كان روحاني في طهران، وروبرت مالي أحد مؤيدي خطة العمل الشاملة المشتركة في واشنطن، في السلطة. وقد عزّزت المفاوضات، التي انطلقت مباشرة بعد توليّ جو بايدن رئاسة الولايات المتحدة، آمال الإيرانيين، حتى إنّ المفاوضين توصلوا إلى مسودة اتفاق عرقلها خصوم روحاني في إيران. وبدا أنّ المرشد الأعلى وحلفاءه كانوا متردّدين في أن ينسبوا إلى أنفسهم عملية انفتاح الاقتصاد الإيراني الناتج من رفع العقوبات الاقتصادية5. وقد ساد تصوّرٌ عام مفاده أن النخبة السياسية الحاكمة أرادت إيصال رئيسي إلى السلطة، لتروّج بعدها للاتفاق بوصفه الإنجاز الأول الذي حقّقته الحكومة المتجانسة. غير أنّ العكس حصل، وأصبح احتمال رفع العقوبات في نهاية العام الأول لرئيسي بعيدَ المنال أكثر من أيّ وقت مضى؛ أي في الوقت الذي اندلعت فيه حركة "المرأة، الحياة، الحرّية". كان لمسار المفاوضات خلال العام الأول للإدارة الإيرانية الجديدة سمات عديدة رفعت نسبة توقعات نجاحها؛ أولها، تعيين علي باقري، أحد أقارب المرشد الأعلى، كبير المفاوضين الإيرانيين. وكان وجوده دليلًا على نهاية الازدواجية في السياسة الخارجية، التي من شأنها أن تؤكد للأطراف الأخرى أنها كانت تتفاوض مع ممثل السلطة العليا لإيران. فضلًا عن ذلك، رأى الجمهور أنّ فريق التفاوض أبقى محتويات المفاوضات طيّ الكتمان؛ ما يدلّ على جدّيتها. ولم يحدث، خلال المفاوضات السابقة، أن امتنع الوفد الإيراني من قبل عن الإفصاح عن تفاصيل المحادثات لجمهوره. وقد أعطى استمرار اعتماد هذا السلوك الانطباعَ بأن المفاوضات كانت تتقدّم بهدوء.

ويتمثّل ثانيها في أن الأطراف الأخرى في المفاوضات، فضلًا عن إدارة بايدن، كانت تملك أيضًا حوافز قوية لاستعادة خطة العمل الشاملة المشتركة. لقد حال انسحاب الولايات المتحدة من هذه الخطة في عام 2018 دون استفادة إيران من جميع منافع هذا الاتفاق تقريبًا. صحيحٌ أن إيران أوفت إلى حدٍّ بعيد بالتزاماتها، غير أنّ الأطراف الأوروبية استطاعت بصعوبة الالتزام بتعهّداتها؛ بسبب العقوبات الثانوية التي فرضتها الولايات المتحدة. لذلك، كانت حريصة على استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة لتعويض إيران، ولجعلها تتعهّد بتقييد برنامجها النووي. في ذلك الوقت، وفي معرض التزام طهران بسياستها الجديدة بالتوجّه شرقًا، أدركت الصين أنها ستكون المستفيد الأكبر من رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران.

أما السبب الثالث الذي يدعو إلى التفاؤل فيكمن في الضغط الاقتصادي على إدارة رئيسي بفعل العقوبات المفروضة على إيران. فقد وصل إلى السلطة في الانتخابات الأولى غير التنافسية بدعم من المرشد الأعلى. ومن ثم، توقّع الإيرانيون أن يسعى النظام بأكمله، بجدّية، لرفع العقوبات للتخفيف من الضغط الاقتصادي المسلط على هذه الإدارة.

على الرغم من هذه الأسباب الثلاثة التي تدعو إلى التفاؤل، فإن السنة الأولى من حكم رئيسي مرّت من دون إحراز تقدّم في استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة. ومن غير الواضح السبب الذي جعل الحكومة الإيرانية، في خضمّ ضغوط اقتصادية مدمّرة، لم تبذل قصارى جهدها لترفع العقوبات وتساعد اقتصادها، علمًا أنّ سعر النفط في الفترة 2021-2022 بلغ أكثر من 100 دولار أميركي للبرميل الواحد. ولعل التفسيرات المحتملة تتمثل فيما يلي:

5 لقد حثّ روحاني الحكومة صراحةً على السماح له بتوقيع الاتفاق، حتى تتمكّن الحكومة المقبلة من جني المكاسب، ينظر: "حسن روحانی درباره مذاکرات احیای برجام: فرصت دولت دوازدهم را از دستش گرفتند" (حسن روحاني عن إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة: لقد سلبوا الإدارة الثانية عشرة فرصتها)، **بي بي سي فارسي**، 2021/7/14، شوهد في 2023/3/26، في: http://bit.ly/40hzCEj

• كانت الحكومة متردّدة أساسًا في العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. فقد أبدى المرشد الأعلى تشاؤمه من الوصول إلى أيّ اتفاق طويل الأمد، في إثر انتهاك ترامب للاتفاق النووي. ورأى أيضًا أنّه يفضّل الحفاظ على استمرارية بلاده من دون هذه الخطة، بدلًا من أن يتحمّل صدمة انسحاب أميركي محتملٍ ثانٍ من الخطة. علاوةً على ما سبق، أعطت العقوبات مبرّرًا كافيًا للنظام الإيراني لممارسة حكم سيئ. كان من المرجّح أن يؤدي التعامل الاقتصادي مع العالم إلى تشجيع شركاء إيران الغربيين على تحدّي النظام على المدى الطويل. إضافة إلى ذلك، يمكن القول إن العقوبات أضعفت المجتمع المدني والطبقة الوسطى المؤيدة للديمقراطية؛ ما سهّل في النهاية على الحكومة السيطرة عليهما.

• أدّت روسيا دورًا في منع التوصّل إلى اتفاق. ولا شكّ في أنّ العلاقات العسكرية - الأمنية بين روسيا وإيران شهدت تحسّنًا كبيرًا، بعد تعاونهما في إطار النزاع السوري. فخلال الجولة الجديدة من مفاوضات خطة العمل الشاملة المشتركة، تواصلت إيران والولايات المتحدة - بطريقة غير مباشرة - بوساطة ممثّلٍ روسي، أوضح موقف إيران من المفاوضات. وأصبح الدور الذي مارسته روسيا في منع استعادة هذه الخطة أشد وضوحًا، حينما دعمت إيران عسكريًا الغزو الروسي لأوكرانيا، ووصفته بالحرب الاستباقية6. وقد أثارت مشاركتها في الحرب الأوكرانية استياء أوروبا؛ ما أدّى إلى تدنيّ فرص التوصّل إلى اتفاق نووي، حتى قبل انطلاق حركة "المرأة، الحياة، الحرية".

• ساهمت العقوبات في الحفاظ على الديناميات السياسية والاقتصادية المحلية. لقد أدرك النظام الإيراني، بعد انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض العقوبات في عام 2018، أهمية اتخاذ تدابير للالتفاف على العقوبات ومواصلة التصدير غير الرسمي للنفط. وكرّست الآلية الحالية المعتمدة لتجاوز العقوبات أطرافًا معيّنة، هي أصحاب المصلحة والأطراف المستفيدة، داخل إيران وخارجها. وشملت مجموعة الأطراف التي كانت تشتري النفط الإيراني وسطاء، ومصافيَ صغيرة خاصّة حصلت على النفط بتخفيضات غير مسبوقة. فضلًا عما سبق، يُسمح للفاعلين المحليين الذين يصدّرون النفط بطريقة غير رسمية بإجراء تخفيضات، وحتى تقديم رشاوى لبيع النفط مقابل سلع أو نقود، بعد خصم حصّة البنوك الوسيطة. ولهذه الشبكة من المستفيدين شركاء ضمن النخبة السياسية التي تحثّ الحكومة على تبنّي موقف متعنّت في المفاوضات؛ ما يؤدي إلى استمرار العقوبات. وتكون النتيجة توقّفًا تامًّا في المحادثات النووية، وشعورًا يعتري المجتمع بأن البلاد تمرّ بمأزق فيما يتعلّق بتطبيع العلاقات الخارجية. إنّ فشل المفاوضات النووية يعني تفاقم الأزمة الاقتصادية، بل إنه يؤدي إلى إمكانية اندلاع حرب في المستقبل، قد تتجسّد في شكل انتفاضة شعبٍ يائس.

خاتمة

أيّ أزمة حكومية تشكّل خلفية حركة "المرأة، الحياة، الحرية" الأخيرة؟ أدّى تقاطع الأزمات الثلاث التي ناقشها هذا المقال، فضلًا عن عوامل أخرى خارج نطاقها، إلى سلسلة من الأفعال الجمعية. فقد شهدت إيران في العقد الماضي انكماشًا اقتصاديًا غير مسبوق، وهي التي تتميّز بمجتمعٍ حديثٍ يعيش 75 في المئة من سكّانه في المدن، و7 ملايين امرأة حاصلة على شهادات جامعية، ومعدّل اختراق للإنترنت بنسبة 91 في المئة7. وانخفض المستوى العام للمعيشة بأكثر من الثلث خلال هذه الفترة8. ومع التقلّص الحادّ في حجم الطبقة الوسطى، ارتفع عدد السكان ذوي الدخل المنخفض إلى 32 مليونًا، بعد أن كان قرابة 11 مليونًا منذ عشر سنوات9. وانتقلت أعداد كبيرة من الإيرانيين، الذين كانوا ينتمون إلى الطبقة الوسطى سابقًا، ليعيشوا في أحياء وضَواحٍ أشد فقرًا، وغيّروا أنماط استهلاكهم؛ إذ باتوا يشترون كميةً أقل من المواد الغذائية الغنيّة بالبروتين، ولا يستطيعون

6 Tucker Reals & Khaled Wassef, "Iran Supreme Leader Lauds Putin for Starting Ukraine War and Says If He Hadn't, 'Dangerous' NATO Would Have," *CBS News*, 20/7/2022, accessed on 26/3/2023, at: http://bit.ly/3Zedyd3

7 "Internet Usage in the Middle East, Middle East Internet Usage & Population Statistics," Internet World Stats, accessed on 26/3/2023, at: https://bit.ly/2DQjfJI

8 "بیانیه ۵ اقتصاددان درباره ریشه‌های اقتصادی اعتراض‌ها: صدای اعتراض ها را بشنوید" (بيان خمسة خبراء اقتصاديين عن جذور الاحتجاجات الاقتصادية: اسمعوا أصوات المعارضة)"، **إنصاف نيوز**، 7/10/2022، شوهد في 26/3/2023، في: https://bit.ly/40gYZpH

9 "38 درصد از جمعیت ایران در فقر به سر می‌برند" (38 في المئة من سكان إيران يعيشون في الفقر)، **شبكة شرق**، 26/4/2022، شوهد في 26/3/2023، في: https://bit.ly/3TpbtcT

شراء أثاث جديد. تكمن الأهمية السياسية لهذا العدد الكبير من السكان الذين انتقلوا من شريحة ذوي الدخل المتوسط إلى ذوي الدخل المنخفض في أنهم ذوو مهارات، ويملكون الوسائل اللازمة للتعبير عن استيائهم. ويضمّ هذا العدد مدرّسين ومهندسين وفنانين يعيشون في حالة فقر، وهم أشد وعيًا بالسياق السياسي الذي أدّى إلى خسارتهم من ذوي الدخل المنخفض في الأصل. إنهم قادرون على ربط انهيارهم الاقتصادي بأزمات الحكم، ومن ثمّ صوغ مطالبات سياسية. وهم أيضًا ذوو قدرة على التواصل مع أقرانهم. فمن خلال الوصول إلى وسائل الإعلام العالمية ومعرفة اهتماماتها، يعرفون كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي استخدامًا صحيحًا لتقديم أنفسهم للمجتمع الدولي. يضم "الجيل زي" فاعلين عبر شبكة الإنترنت، يستمتعون باللعب مع خصوم أجانب، ويتقن الأفراد الأكبر سنًّا قواعد اللغة الضرورية لنقل الرسائل عبر الإنترنت.

باختصار، صحيحٌ أنّ حركة "المرأة، الحياة، الحرية" لا تتمتّع بخصائص الحركة الكلاسيكية بسبب القمع وغياب القيادة، غير أنّ المتظاهرين أكّدوا أنهم يتمتّعون بالمهارات الكافية لاجتراح فرصٍ للضغط على النظام. فقد استطاعت الحركة أن تُنشئ ما يسمّيه (عالم الاجتماع والمؤرخ الأميركي) تشارلز تيلي وآخرون المخزون الضروري للعمل الجمعي Necessary Repertoire of Collective Action10. وتُعدّ الأفعال الجمعية، مثل مشاركة مقاطع فيديو لأشخاص يقصّون شعورهم، أو مقاطعة مهرجانات الأفلام التي ترعاها الحكومة، أو كتابة الوسوم (أو الهاشتاغات Hashtags)، من بين الابتكارات التي أتت بها الحركة، والتي قد تتغيّر بسهولة من قضية إلى أخرى، أو من مكان إلى آخر11.

أدى التوسّع السريع لهذه الحركة إلى رفع نسبة توقّعات تحقيق الأهداف السياسية المنشودة، وأدّى غياب التنظيم في صفوف المحتجين داخل البلاد إلى دفع المعارضة في الخارج إلى حثّ الحركة على التركيز على تحقيق هدف أساسي، ألا وهو تغيير النظام. إضافةً إلى ذلك، فإن اجتماع بعض القادة الغربيين بشخصيات معارضة في المنفى - ولم يكن واضحًا إن كانت هذه الشخصيات تمثّل المتظاهرين - قد أعطى انطباعًا بأن العالم بدأ في التعاون مع النظام الإيراني المقبل، في حين أن سلطة النظام الحالي كانت في الحقيقة لا تزال في موقعها12. صحيح أن المتظاهرين استخدموا الشعارات الثورية، وفي المقابل استخدم النظام العنف لقمعهم، إلّا أن عددهم ارتفع؛ ما أتاح للمعارضة خارج إيران أن تعرّف سريعًا حركتها بأنها "ثورة"؛ ما أدّى إلى مفارقة بين توقّعات الثوار والواقع. والحقيقة أن البلاد لم تشهد وضعًا ثوريًّا، تساوت فيه الحكومة الحالية والمعارضة في امتلاكها موارد القوة، وذلك طوال الحدث الذي دام شهورًا13؛ فتغيير توازن القوى يتطلّب تعزيز المعارضة من جهة، وتفريق نخب النظام من جهة أخرى.

صحيحٌ أنّ عددًا كبيرًا من الحرس القديم للجمهورية الإسلامية رفض مؤخرًا إدانة الحركة، لكن لا يوجد حتى الآن دليل واضح على سقوط النخبة السياسية. وكما ذُكر سابقًا، كان النظام قد حمى نفسه من احتمال كهذا من خلال تنفيذ المرحلة الثانية من الثورة. وهذا يعني أن فصل الحرس القديم واستبداله بجيل جديد من الموالين قد حدث بالفعل. لقد أصبح جوهر الحكومة الحالية نقيًّا ومتماسكًا وتحت سيطرة رئيس الدولة؛ لذلك، لا يبدو أنّ انقسامًا ملحوظًا سيحدث، حتى في ظلّ ضغوط أشد. غير أنّ الوضع الثوري قد يهيّئ الشروط الملائمة لمغادرة الحكومة والعسكريين.

مع مراعاة ما حدث، تبقى مجموعة الإصلاحات التي بدأها المستوى الأعلى في السلطة هي الخيار الأكثر قابلية للتطبيق بالنسبة إلى المتظاهرين والحكومة في المستقبل القريب. فإلى جانب الاستياء الجمعي، ازداد الغضب العام بعد أن قتلت قوات الأمن خمسمئة متظاهر وأصابت عددًا أكبر منهم. لذلك، يبدو احتمال مساهمة الناس في أيّ جهد لتحسين عمل الحكومة أمرًا مستبعدًا. وتبيّن نتائج استطلاع رأيٍ في هذا الموضوع أن أقلّ من 20 في المئة من سكان طهران لا يرغبون في المشاركة في الاحتجاجات المدنية14. بعبارة أخرى، تميل الأغلبية إلى المشاركة في الاحتجاجات، لكنها - في الوقت نفسه - تريد الإحجام عن الانخراط في أعمال عدائية

10 Charles Tilly, Ernesto Castañeda & Lesley J. Wood, *Social Movements, 1768-2018* (New York: Routledge, 2019).

11 David S. Meyer & Sidney Tarrow, "A Movement Society: Contentious Politics for a New Century," in: *The Social Movement Society: Contentious Politics for a New Century* (Lanham: Rowman & Littlefield Publishers, 1997), pp. 1-28.

12 وكان من بين الذين اجتمعوا بالناشطين المعارضين الرئيس الفرنسي ووزير الخارجية الأميركية.

13 Tilly, Castañeda & Wood.

14 سعيد مدنى، "صد سال وصد روز: دربارهٔ خيزش مهسا" (مئة عام ومئة يوم: انتفاضة مهسا)، **زيتون** (كانون الثاني/ يناير 2023)، شوهد في 2023/3/26، في: https://bit.ly/3Z0Qk9Q

قد تكلّفها كثيرًا. غير أنهم لن يكتفوا بقبول أيّ تغيير لا يندرج ضمن إصلاحات جذرية. ويبدو أن الخيار الوحيد الأقل تكلفة والأقل قابلية للتطبيق، بالنسبة إلى النظام، هو بلورة آفاقٍ من خلال إحداث نقلة أنموذجية حقيقية للتغلّب على أزمات نظام الحكم الثلاث.

لم يحِن الوقت بعدُ لمعرفة إن كانت التغييرات الأخيرة (مثل السلام مع المملكة العربية السعودية، وإطلاق سراح السجناء الموقوفين خلال الاحتجاجات، والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمراقبة على نطاق واسع) قد تدلّ على نية النظامِ إحداثَ تغيير جدّي. وفي هذا السياق، فإن الأمر المؤكد الوحيد هو أن انهيار الاقتصاد، والاستياء العارم للشعب، لن يمنحا الحكومةَ كثيرًا من الوقت لتنفيذ الإصلاحات. وما لم يجرِ تحقيق الإصلاح في المستقبل القريب، فليس من المبالغة أن نفترض أن الأغلبية ممّن امتنعوا عن المشاركة في الاحتجاجات هذه المرّة سيقتنعون بالنزول إلى الشارع في التحرّك المقبل الذي ستقوده الحركة.

المراجع

Geddes, Barbara, Joseph Wright & Erica Frantz. *How Dictatorships Work: Power, Personalization, and Collapse*. Cambridge: Cambridge University Press, 2018.

Meyer, David S. & Sidney Tarrow. *The Social Movement Society: Contentious Politics for a New Century*. Lanham: Rowman & Littlefield Publishers, 1997.

Tilly, Charles, Ernesto Castañeda & Lesley J. Wood. *Social Movements, 1768-2018*. New York: Routledge, 2019.

تحديات النساء في إيران: معضلة ثلاثية

زهراء تيزرو

محاضرة أولى في علم النفس والتغيير الاجتماعي في قسم العلوم النفسية بكلية علم النفس في جامعة شرق لندن. تتركز اهتماماتها البحثية في الجندر والجنس والعنف من منظور عابر للثقافات. نُشر لها كتاب: *Domestic Violence in Iran: Women, Marriage and Islam* (Routledge, 2012).

يهدف هذه المقال، من خلال استقصاء التاريخ الإيراني المعاصر، إلى الكشف عن الكيفية التي تعاملت بها الذات الإيرانية مع تجاذبها الوجداني تجاه موقع النساء في الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية الراهنة للأمّة. يشير التحليل النفسي الفرويدي إلى أنّ اختبار الأفكار والمشاعر المتجاذبة حيال الحياة والوجود هو جزء من الذات البشرية1. لكنّ العيش المتواصل في حالة من "انعدام التوازن" يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار والتقلّب، ما يجعل من الصعب تطوير سياسات عامة مستدامة وملائمة وتنفيذها، بحيث تستوعب التغيير الاجتماعي، وهو ما يمكن أن يسبب أيضًا أذًى نفسيًا على المديين القصير والطويل2. على سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بالتوازن بين العمل والحياة، يكافح كثير من النساء الإيرانيات المعاصرات لموازنة ضغوط العقلانية المتنافسة، ويحملن أفكارًا ومشاعر متناقضة تركز على الإنجاب وتربية الأطفال ورعاية الأسرة من جهة، والعمل المنتج والثروة ورأس المال من جهة أخرى. والحالة الإيرانية التي نجد فيها تعددًا في (انعدام) التوازن هي مثال على نظام اجتماعي ممزّق بين هويات متعددة وبناها المفضلة المقترنة بها من انتماء فارسي أو إسلامي أو حداثي، وما يمكن أن يشكّل مزيجًا منها قابلًا للحياة ومستقرًا. وتقدّم كل واحدة من هذه العقلانيات رزمها الخاصة من الحقيقة التي هي في حد ذاتها "وحدات في تعدديات"3. لكنها تتفاعل وتتضافر في عدد لا يحصى من أنواع التبادل، كي تولّد ظلالًا مختلفة لتعدد طرائق الكينونة.

في التاريخ الإيراني المعاصر، ثمّة ثلاثة حوادث سياسية مهمّة: الثورة الدستورية، وحركة تأميم النفط، والثورة الإسلامية في عام 1979، وهي تجليات لمواجهات مع النظام العالمي الأوسع، وكان لها تأثير كبير في حياة المرأة بأشكال متنوعة وصيغ مختلفة. كان لدى الملك البهلوي الأول، رضا شاه (خان)، مشروع للتغيير الاجتماعي طموح جدًّا متمثل في تحديث إيران بأسرع ما يمكن4. وشمل ذلك أيضًا تحرير المرأة من قيود التقاليد والنظام الاجتماعي الأبوي. وبعد زيارة رضا شاه تركيا في عام 1934، فرض نزع الحجاب الإلزامي على النساء، في عام 1936، في تجربة من تجارب الهندسة الاجتماعية من أعلى إلى أدنى افتقرت إلى الشرعية الكافية، واتصفت بأنها كانت من دون محاولة بناء نوع من الإجماع5. فقد تجاهل الشاه إلى حد بعيد اعتراضات الفئات الأكثر محافظة في المجتمع ومقاومتها؛ تلك الفئات التي أصيبت بصدمة نفسية عندما شهدت الإجراءات الشديدة والمُفرطة التي استُخدمت لنزع الحجاب المقدس عن أجساد النساء. لم تُنس هذه الخطوة المبتدعة والجريئة ولم تُغفر قط، وعادت لاحقًا لتطارد سلالة بهلوي وتهددها بعواقب كارثية. وفي هذه الأثناء، واصل نجل الشاه، محمد رضا شاه، إصلاحات والده الاجتماعية والسياسية الثورية، ومُنحت النساء مزيدًا من الحقوق في عهده، مثل الحق في التعليم العالي والعمل، حتى على أعلى المستويات الوزارية والبرلمانية والدبلوماسية، وكذلك حق التصويت. والأهم من ذلك أنه طرح قانون حماية الأسرة لعام 1967، والحق في الإجهاض في عام 1973، وتعزيز حقوق الأم في حضانة أطفالها، والحد من تعدد الزوجات، وإلغاء الطلاق خارج نطاق القضاء في عام 19756. وشملت الإصلاحات أيضًا تغيير الحد الأدنى لسنّ الزواج للفتيات والفتيان، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية للنساء ذوات الدخل المنخفض في المناطق الحضرية والبلدات الريفية الفقيرة.

لكنّ كثيرًا من هذه القوانين التقدمية كان مصيره الإلغاء بعد ثورة 1979، وحلّ محله النظام الاجتماعي الجديد الذي أقيم على أساس الخطاب الشرعي التقليدي المستمدّ من الشريعة. يمثّل الفقه الإسلامي في طبعته الشيعية، بوصفه الخطاب السائد بمؤسساته وبناه، قوةً جبارة تصوغ عقول البشر العاديين وحياتهم في إيران المعاصرة بخاصيتيها اللتين هما القانون وصناعة الصورة7. والنتيجة هي أنّ متنًا خطابيًا ونظريًا متجذرًا

1 Stephanie Swales & Carol Owens, *Psychoanalysing Ambivalence with Freud and Lacan: On and Off the Couch* (New York: Routledge, 2019).

2 Jessica Flack & Melanie Mitchell, "Uncertain Times," *Aeon*, 21/8/2020, accessed on 26/11/2023, at: http://bit.ly/3Ms2AO8.

3 Thomas R. Flynn, *Sartre, Foucault, and Historical Reason, Volume Two: A Poststructuralist Mapping of History* (Chicago: University of Chicago Press, 2010).

4 Janet Afary, Khosrow Mostofi & Peter William Avery, "Iran," *Encyclopaedia Britannica*, 4/2023, accessed on 26/11/2023, at: http://bit.ly/40Hljse

5 Hamideh Sedghi, "Feminist Movements in the Pahlavi Period," *Encyclopaedia Iranica*, IX/5, pp. 492-498, accessed on 26/11/2023, at: http://bit.ly/3Kc2AiH

6 Doreen Hinchcliffe, "The Iranian Family Protection Act," *The International and Comparative Law Quarterly*, vol. 17, no. 2 (1968), pp. 516-521.

7 Janet Afary, "Review of *Marriage on Trial: A Study of Islamic Family Law*, by Ziba Mir-Hosseini," *Iranian Studies*, vol. 29, no. 3 (2022), pp. 363-367.

في الأسس اللاهوتية والكيانية لفقهٍ متزمّت هو الذي يحدد التوجّه الجنسي والأدوار الجندرية للذكور والإناث، ويمارس تاليًا تأثيرًا كبيرًا في حياة النساء.

أما بشأن النساء ودورهن الجندري في الأسرة والمجتمع، فإن خاصية صنع الصورة في الفقه الإسلامي هي المفروضة والأكثر ضرورةً وتتعدّى القانون، إذ تعمل في الأساس باعتبارها فلسفة تصوغ العلاقات بين الجنسين ومكانة المرأة الناقصة والأدنى في المجتمع برمّته وتمليها. ففي سياق الزواج التعاقدي الإسلامي الذي يعتبر "نوعًا من الملكية" (مالكيت)، على النساء إطاعة أزواجهن بالمعنيَين العام (تمكين عام) والخاص (تمكين خاص). يشير المعنى الأول إلى قبول سلطة الزوج بوصفه ربًّا للأسرة والانصياع لرغباته، مع عدم الخروج من منزل الأسرة إلا بإذنه. ويشير المعنى الثاني إلى الخضوع الجنسي والجماع الزواجي بخاصيتيه اللتين هما الفوريّة والحصرية8. وفي المقابل، يحقّ للزوجة الحصول على النفقة والمهر وأجرة العمل المنزلي. فإذا رفضت أداء واجباتها، وصفت بأنها ناشز وعوقبت. ووفقًا لهذه الصيغة الفقهية، تقع على عاتق الرجال أيضًا بعض الواجبات الزوجية، إذ عليهم إعالة زوجاتهم من خلال دفع النفقة، وإذا ما رفضوا الالتزام وشكت زوجاتهم، حكمت المحكمة بسجنهم أو تغريمهم.

ثمة بعض الجدل حول إذا ما كان الزواج الإسلامي "ملكية كاملة" أم "ملكية جزئية" للزوجة، وإذا ما كان هذا التصافق الجنسي - الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى استخدام الأزواج العنف الجسدي والنفسي والجنسي والاقتصادي. ووفقًا لبعض تفسيرات القرآن (سورة النساء)، فإن النساء اللاتي لا يُطعن أزواجهن يجب أن يُضربن. لكنّ بعض الفقهاء يرون أن نوع الضرب الموصى به هنا يختلف عن الضرب العنيف، والأحرى أنّه إشارة رمزية لإظهار عدم رضا الأزواج. ووفقًا لبعض الحديث، لا ينبغي أن يلحق بالمرأة أيّ ضرر، ولا ينبغي إحداث كدمات أو جروح في جسدها، وإلا عوقب الزوج ووجب عليه دفع ديّة زوجته9.

على الرغم من ذلك، فإن أكاديميات وسياسيّات وناشطات في إيران قاومن بعضًا من هذه الحقوق والامتيازات الأحادية الممنوحة للرجال (مثل تعدد الزوجات، والطلاق، وحضانة الأطفال) وتحدَّينها، وطالبن بقراءات وتفسيرات جديدة للقرآن والحديث. ونتيجة لذلك، أُدخلت بعض التغييرات على عقد الزواج (عقد نامه) وسُمح للمرأة بإضافة بعض الشروط (مثل الحق في العمل، والسفر إلى الخارج، والتعليم، والطلاق، وحقوق الحضانة، وغيرها) قبل التوقيع على عقد زواجها. لكنّ معظم النساء لسن على دراية تامة بالتعقيدات القانونية التي تحيط بعقد الزواج وكيفية استخدام القانون لجعل هذه الشروط ذات أثر شرعي، وهو أمرٌ قد يبدو إشكاليًا عند ظهور المشكلات. وحتى أولئك المطّلعات على هذه القوانين وجدن صعوبة في تحصيل حقوقهن وتنفيذ ما وضعنه من شروط في عقود زواجهن، ما دمن محاطات بأفراد أسرة أقوياء من كلا الطرفين يقاومون بشدة ويثنون العرائس عن وضع أيّ شروط إضافية في عقد الزواج. وبالمثل، يرفض بعض المأذونين الشرعيين الاستجابة لطلبات النساء، معتبرين أنّ هذه الحقوق ليست إسلامية ومخالفة لأحكام الشريعة، وللحقوق التي منحها الله للرجال.

في حين كان النظام الاجتماعي ما بعد الثورة موضع استياء لدى بعض النساء، لا سيما اللواتي لديهن تفضيلات يغلب عليها الطابع الحديث وغير الديني، احتفت به نساء أخريات من خلفيات دينية ومحافظة والتففن حوله. ترى اللواتي تَرُوقُهنّ سياسات الحكومة الجندرية، بوجه عام، أن الواجب الأكثر أهمية المترتّب على المرأة المسلمة هو أن تكون أمًّا، وتُنشئ أسرة، وتطيع زوجها بإخلاص. وتؤمن هؤلاء النساء أشد الإيمان أنهن سينَلن ثوابًا في الآخرة كما وعد القرآن وأئمة الشيعة المعصومون. وهن ينظرن إلى الأدوار الجندرية الموكلة إليهن على أنها مقدسة وعادلة ومنصفة. ويُؤْمِنَّ أيضًا بسياسات الفصل بين الجنسين التي تتبناها الدولة، لا سيما الحجاب الإلزامي الذي أدخله آية الله الخميني، منتهجًا هندسة اجتماعية عكسية بعد ثورة 1979. ووفقًا لهن، فقد عزّزت هذه السياسات حراك المرأة وحصانتها وتحررها، وزادت من نفاذها إلى العالم الخارجي10. وعلى وجه الخصوص، حازت النساء والفتيات من المناطق الريفية المحافظة فرصًا أكبر للسفر وحدهن إلى مدن أخرى للتعليم والعمل، وكان لهذا الشأن تأثير كبير في زيادة عدد الخريجات ومشاركتهن في القوى العاملة.

8 (Zahra Tizro, *Domestic Violence in Iran: Women, Marriage and Islam* (Abingdon: Routledge, 2012).

9 Ibid.

10 (Zahra Tizro, "The Political Psychology of Veiling / Unveiling in Iran," *Discover Society*: *New Series*, vol. 3, no. 1 (2023).

حاولت الفقرات الآنفة توضيح الثقل المادي التاريخي لبنى القوة والمعرفة والذاتية والعنف، والأساليب التي تُصاغ من خلالها وتُعزّز ذاتيات الرجال والنساء بناءً على خطابات القوة. ونظرًا إلى موقع النساء ومكانتهن في النظام الاجتماعي للجمهورية الإسلامية؛ ذلك الموقع وتلك المكانة اللذان يحددهما عمومًا تصورهن للشريعة الإسلامية، فإنهن يجدن صعوبة في التفاوض على حقوقهن وتجاوز هذه التوترات والتناقضات التي لا تنتهي تجاوزًا آمنًا، إذ كيف يمكنهنّ التوفيق بين رغباتهن في عيش حياة حديثة من جهة، وقوانين العفة الإسلامية وأخلاقيات الآداب العامة الفارسية من جهة أخرى؟ وكيف يمكن تنسيق دورهنّ في المجتمع مع دور الأم والزوجة في مؤسسة الأسرة؟ وما خريطة الطريق التي يمكن من خلالها أن يتوصل المجتمع عمومًا إلى إجماع قابل للحياة حول اكتساب الشرعية و"رخصة العمل" في مجال الحياة العامة بالتناسق مع الحياة الخاصة11. ثمّ كيف يمكن أن نوفق بين القوى الثلاث المتمايزة، الفارسية والإسلام والحداثة، ببناها الثلاث المتناقضة المتمثلة في القوة/ المعرفة والعواطف، والتشكيلات الخطابية، والترتيبات المؤسسية في مختلف مجالات الحياة (الأسرة، والعلاقات الجندرية، والجنس، والموت، والتعليم، والترفيه)؟ وكيف يمكن أن تتجاوز المرأة بأمان هذه التوترات والتناقضات التي لا نهاية لها؟

مع فكرة تراجيديا الخلط، والمد والجزر المتواصلين والصراعات الدائمة بين قوى العولمة والمحلية، يغدو من المستحيل، تقريبًا، إقامة ترتيبات وتحالفات مؤسسية مستقرة وفعالة12. ولقد حوّلت تجربة الفشل المؤسسي المتواصلة إيران إلى بلد مثقل بالاختلالات والتشوهات المؤسسية، وهو أمرٌ حفز ظهور حركات اجتماعية كبيرة وصغيرة بلغت ذروتها في موجات متلاحقة من الاضطرابات السياسية وانعدام الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والأزمات. لقد تجسدت الحداثة من خلال قيام دول قومية تتطلب هوية قومية تعمل على تغذية الطلب على موارد موجودة في الإسلام الشيعي و/ أو النزعة الفارسية. وهذا، في حدّ ذاته، يخلق طلبًا على صوغ سرد قابل للحياة من موارد الإسلام و/ أو النزعة الفارسية، وجعله متوافقًا مع الحداثة13؛ ما يؤدي كذلك إلى ظهور ثلاثة أشكال غير متوافقة من القومية (إسلامية، وفارسية، وحداثية)، وتشكيلة من تضافرات هذه الأشكال تختلف في أولوياتها واهتماماتها واستثناءاتها. القضية هنا هي الخلط الذي يخترق القضايا الاجتماعية الأخرى المرتبطة بالحياة ويسودها. ونحن نلاحظ طيف التناقضات وحالات "عدم الاكتمال" و"عدم الحسم" وما يخلقه من سوء توجّه في قلب الحياة الاجتماعية على مرّ التاريخ الإيراني الحديث؛ ما جعل جميع مجالات الحياة (الاقتصاد، والثقافة والفن، والعلاقات الجندرية والأسرة، والتعليم، والصحة، والسياسة الخارجية والأمن، والعدالة الاجتماعية والحرية، والترتيبات الأخلاقية والقانونية) ساحات معارك من أجل نظام بديل للحقائق. ونتيجة لذلك، تواجه التوظيفات المؤسسية خسائر أو انتكاسات أو اضطرابات أو اختلالات. ومن هنا، فإن ما أنتجته هذه المعارك المتواصلة وغير المحسومة على أساسيات الحياة الاجتماعية من تحولات مستمرة في مواقف الأفراد والجماعات، وما شكّلته من تحالفات وولاءات، لا تعرف استقرارًا. ولا تزال مثل هذه المعارك حتى يومنا هذا، وسوف تستمر في المستقبل عبر الزمان والمكان، لا يهمّ إن كنا جزءًا من شتات أو نقيم داخل البلاد، فمعظمنا يختبر بنية التفضيلات المشوشة والمعضلة الثقافية الثلاثية ذاتها.

نحن إزاء عقلانيات متنافسة مختلفة، لكل منها مجموعة مختلفة من الترسيمات المفهومية المتشكلة تاريخيًا وتصعب المقايسة فيما بينها. ولدى كلٍّ منها شيء مختلف يقدّمه للشعب الإيراني. غير أنّ المرء إذا ما أراد أن يكون حرًا، بحسب باروخ سبينوزا، فعليه أن يفهم الطرائق التي يتحدد من خلالها14. ولتمهيد الطريق نحو توازن قابل للحياة ومستقر للإحساس بالهوية الوطنية ومقاربة للمساواة الجندرية لا رجعة فيها، تجتث جميع أشكال التمييز ضد النساء في إيران، نحتاج إلى ظهور سلس لبنًى للقوة والمعرفة محلية وأصيلة بديلة، مع قبول وانتشار واسعين في الحياة اليومية. ولا بد من صوغ جوهر المساواة والعدالة وعيشهما وممارستهما في السياق الأوسع لـ "تاريخ الخلاص"15. ولكي نخلق توازنًا طويل الأمد ومتبادل المنفعة ونقيم إجماعًا بين

11 (Philip Sadler, *Building Tomorrow's Company: A Guide to Sustainable Business Success* (London: Kogan Page Limited, 2002).

12 Farhad Gohardani & Zahra Tizro, *The Political Economy of Iran: Development, Revolution and Political Violence (Political Economy of Islam)* (Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan, 2019).

13 Alam Saleh & James Worrall, "Between Darius and Khomeini: Exploring Iran's National Identity Problematique," *National Identities*, vol. 73, no. 1 (2015), pp. 73-97.

14 Steven Frankel, "Determined to Be Free: The Meaning of Freedom in Spinoza's Theologico-Political Treatise," *The Review of Politics*, vol. 73, no. 1 (2011), pp. 55-76.

15 (Mohammed Arkoun, *The Unthought in Contemporary Islamic Thought* (London: Saqi Books, 2002).

المجموعات والكيانات الاجتماعية المتنافسة وفي داخلها، يتعيّن علينا أن نتبنّى مقاربة رحيمة غير قتالية. عندها فحسب، سوف تحرز حقوق النساء شرعية كونية.

المراجع

Afary, Janet. "Review of *Marriage on Trial: A Study of Islamic Family Law*, by Ziba Mir-Hosseini." *Iranian Studies*. vol. 29, no. 3-4 (2022).

Arkoun, Mohammed. *The Unthought in Contemporary Islamic Thought*. London: Saqi Books, 2002.

Flynn, Thomas R. *Sartre, Foucault, and Historical Reason, Volume Two: A Poststructuralist Mapping of History*. Chicago: University of Chicago Press, 2010.

Frankel, Steven. "Determined to Be Free: The Meaning of Freedom in Spinoza's Theologico-Political Treatise." *The Review of Politics*. vol. 73, no. 1 (2011).

Gohardani, Farhad & Zahra Tizro. *The Political Economy of Iran: Development, Revolution and Political Violence (Political Economy of Islam)*. Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan, 2019.

Hinchcliffe, Doreen. "The Iranian Family Protection Act." *The International and Comparative Law Quarterly*. vol. 17, no. 2 (1968).

Sadler, Philip. *Building Tomorrow's Company: A Guide to Sustainable Business Success*. London: Kogan Page Limited, 2002.

Saleh, Alam & James Worrall. "Between Darius and Khomeini: Exploring Iran's National Identity Problematique." *National Identities*. vol. 7, no. 1 (2015).

Swales, Stephanie & Carol Owens. *Psychoanalysing Ambivalence with Freud and Lacan: On and Off the Couch*. New York: Routledge, 2019.

Tizro, Zahra. *Domestic Violence in Iran: Women, Marriage and Islam*. Abingdon: Routledge, 2012.

_____. "The Political Psychology of Veiling/ Unveiling in Iran." *Discover Society*: *New Series*. vol. 3, no. 1 (2023).

حيث يقارع الرقصُ الشيطان: تقرير من داخل أول ثورة نسائية في إيران

محمد حسين بادامتشي

أستاذ مساعد في علم الاجتماع في معهد الدراسات الاجتماعية والثقافية في طهران، إيران.

في كتابته الشهيرة عن الثورة الإيرانية 1979، يصف ميشيل فوكو إيران بأنها "روح عالم بلا روح". لكن امرأة إيرانية تحمل الاسم القلمي "Mme. Atoussa H" تعارضه، بصفتها ناقدة غير معروفة، وترى أنّ هذه الروحانية كانت ذكورية وسرعان ما تستدعي النظام الأبوي التقليدي القديم في جسم جديد للدولة البهلوية الحديثة التي تملّكتها1. كان الحجاب الإلزامي من أوائل الأوامر الثورية التي أمر بها آية الله الخميني؛ ما أثار احتجاجات كبرى للنساء في السنوات الأولى للثورة، وتطور تدريجيًا إلى نظام قمعي للسيطرة على جسد المرأة من خلال مؤسسات تأديبية وقضائية وسياسية وثقافية واستخباراتية متعددة الطبقات دعمت شرطة الأخلاق في وجه تخفيف طفيف لحجاب المرأة.

في 13 أيلول/ سبتمبر 2022، اعتقلت شرطة الأخلاق، بضع ساعات، فتاة كردية في الثانية والعشرين من عمرها كانت تزور طهران وتوفّيت أثناء احتجازها لدى الشرطة. ومنذ ذلك الحين، أصبحت مهسا أميني رمزًا لكفاح المرأة في وجه الاضطهاد الأبوي في إيران، إذ أشعل موتها المظاهرات في عدة مدن في إيران. وبعد شهر على وفاتها، عمّت الاحتجاجات المناهضة للحكومة كل أنحاء البلاد. وعلى الرغم من التقييد شبه التام للإنترنت وإمكانية الوصول إلى الفضاء الرقمي العالمي، وقمع الشرطة أيّ نشاطٍ للمحتجين، تحوّلت الشوارع والجامعات والمدارس والمناطق الحضرية المحلية والسيارات وأسطح المنازل إلى منصات رئيسة للمحتجات يؤدّين فيها أفعال مواجهتهن. وفي حين كان هناك عديد من الاحتجاجات المناهضة للحكومة تخصّ الشؤون الاقتصادية والبيئية، برزت هذه الاحتجاجات لأن الشابات والفتيات وقفن في الخطوط الأمامية، يدعمهنّ الشباب. وأخذت النساء يخلعن أحجبتهن، ويطوّحن بها في الهواء ويحرقنها، ويقصصن شعورهن، ويرقصن في الشوارع. كان الشعار الرئيس لهذه الحركة الجديدة، "المرأة، الحياة، الحرية"، يصدح في كل مكان. وعلى غرار مقتل محمد البوعزيزي في تونس، وجورج فلويد في الولايات المتحدة، أثار مقتل مهسا أميني غضبًا واسع النطاق. ولم تكن الصراعات الأيديولوجية أو الاقتصادية أو العرقية أو الإثنية المعتادة مصدر الانتفاضة هذه المرّة، بل قمع النساء في البلاد وإخضاعهن المتواصل. ووفقًا لأكاديميات نسويات بارزات، كان علينا هذه المرة "الإصغاء إلى أصوات ثورة نسوية في إيران"2. وكي نفهم على نحو أفضل الأهمية السياسية للظواهر الثورية الإيرانية الأخيرة، نحتاج إلى أن نتفحّص دلالة الحجاب، وأن نعي على النحو الصحيح ما ترى دولة الجمهورية الإسلامية أنّه "مشكلة المرأة"3.

أولًا: الجمهورية الإسلامية والحجاب

حتى وقت قريب، كان يُنظر إلى الحجاب، في المجالات العامة الفكرية والسياسية الإيرانية، على أنه شأن بسيط بالنسبة إلى النساء. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات ضد الحجاب الإلزامي كانت أول احتجاجات مناهضة للحكومة بعد ثلاثة أسابيع من اندلاع الثورة الإسلامية في 8 آذار/ مارس 1979، لم تولِ نخبة الرجال ذلك الاهتمام لهذا الشأن الأنثوي. ودائمًا ما ركزت الجدالات السياسية على ما سُمّي بمشكلات أيديولوجية وسياسية واقتصادية "جدّية". وصُنِّف الحجاب، بمصطلحات هبرماسية، ضمن القضايا الثقافية الثانوية في المناقشات العامة المهمة، حيث تعتبر المرأة ذات الحجاب "غير الصحيح" خليعة نوعًا ما، حتى بين سياسيي المعارضة ونخبها، بل إنّ بعض النسويات اعتبرن الحجاب نوعًا من الاهتمام الصبياني التافه بالملابس. ومن ثم، ينبغي عدم إيلائه تلك الأهمية، والتصدي للمشكلات الأكثر "جدية"؛ المتعلقة بحقوق النساء القانونية. غير أنّ الحجاب كان، على مرّ هذه السنوات كلّها، جزءًا أساسيًا من "نظام" إداري و"عالم حياة" عائلي وَسَم بنية السلطة الحقيقية، بعيدًا عن المناقشات الخطابية. وفي الواقع؛ على الرغم من وجود ضوابط أخرى تحدّ من نفاذ النساء إلى الاقتصاد والأمن والتعليم والرعاية الصحية، كانت النساء في الجمهورية الإسلامية عرضة للرقابة على أجسادهن من خلال فرض الحجاب. الحجاب خط أحمر بالنسبة إلى الدولة التي لم تتراجع عن سياستها في فرض الحجاب.

1 Ghamari-Tabrizi, *Foucault in Iran: Islamic Revolution After the Enlightenment* (Minnesota: University of Minnesota Press, 2016).

2 J. Butler et al., "A Group of Iranian Feminists and others (2022), Listen to the Voices of a Feminist Revolution in Iran," Transversal Texts at: https://bit.ly/3R8qSNY

3 Afsaneh Najmabadi, "Hazards of Modernity and Morality: Women, State and Ideology in Contemporary Iran," in: Deniz Kandiyoti (ed.) *Women, Islam and the State* (London: Palgrave Macmillan, 1991).

كيف يمكن أن نفهم منزلة الحجاب في الجمهورية الإسلامية، ذلك "القماش" الذي يبدو تافهًا ويُقتل الناس بسببه في الشوارع؟ وفقًا للنظرية الاجتماعية النقدية، ترتبط هذه المعضلة بالفجوة المعرفية بين السياسة والتكنولوجيا، والثقافة والعقلانية، والخطاب والمادية، وعالم الحياة والنظام، والمعرفة والسلطة في النظرية الفلسفية والسياسية والاجتماعية الحديثة. وتختبر المرأة الحجاب وجوديًا بوصفه كيانًا قويًا يوجّه حياتها عمليًا في الأجزاء الأخيرة من هذه الثنائيات. أمّا الأجزاء الأولى منها، فتختزل الحجاب في مفهوم ثقافي غير مادي دونما قوة في شبكة متناظرة من قيم اللباس المتساوية. ولكي نفهم طبيعة الحجاب، ثمّة حاجة إلى تحويل تركيزنا من التمثيلات الثقافية للباس إلى سنن القوة المتضمنة. ويطلق أندرو فينبيرغ على هذه المقاربة اسم "السياسات التقنية" التي تكشف عن علاقات القوة الفعلية المخبّأة في السنن التقنية4.

في الحالة التي نحن بصددها، عادة ما يُعتبر الحجاب تنظيمًا لاهوتيًا للباس المرأة. ويُفترض أنّ السنة التقنية للحجاب مستخلصة مباشرة من الحجج اللاهوتية المعرفية. لكننا إذ نزيح تركيزنا من اللاهوت إلى التكنولوجيا، يمكن أن نقلب العلاقة بين الحجاب والحجج الدينية. ليس الحجاب تطبيقًا للشريعة الإسلامية؛ إنمّا الشريعة الإسلامية هي صوغ معرفي للحجاب. وبهذا الفهم الجينيالوجي الجديد لعلاقة المعرفة - القوة في الإسلام، يصبح السؤال السياسي الغربي العقلاني عمّن يحوز السلطة والتفوق الطبيعيين/ الفلسفيين/ اللاهوتيين لحكم الآخرين سؤالًا عن طرائق الحكم. وخلافًا لنموذج ميشيل فوكو الأصلي الشهير الخاص بـ "البانوبتيكون" Panopticon بوصفه آلية تأديبية من آليات علاقة العقلانية - القوة الحديثة، فإنّ الآلية التأديبية الإسلامية أبوية وتقنيتها السياسية هي الحجاب. إنّ كلًّا من الحجاب والشريعة الإسلامية هما نتاج فهم أبوي تاريخي خاص للكينونة وللقرآن الكريم اللذين يركّزان مباشرة على الجسد الأنثوي5.

من هذا المنظور، يغدو واضحًا ما يجعل التحكّم في جسد المرأة المنصة الرئيسة والركيزة الاستراتيجية لبناء دولة إسلامية. ووفقًا لفاطمة المرنيسي6، إذا كان "رجل العقل" في التقليد الغربي يعتبر الطبيعة مادةً خامًا، وموضوعًا محايدًا لصنع حضارة تقنية تشمل النساء7، فإن النساء المسلمات، في نظرية رجل العقل الإسلامي هن أكثر من مجرد مادة خام؛ عدو خطير صُمّمت ضده كل الآلية الأبوية لنفيه وتحييده. والحجاب هو أداة سياسية تُستخدم لإبعاد المرأة عن أعين العامة والتواصل الاجتماعي مع تخليص المجال العام الذكوري من الأنوثة. ويعمل هذا الجهاز، في الوقت نفسه، مع نظام لاهوتي للحقيقة لإعادة إنتاج الأساطير الأبوية القديمة عن المرأة بوصفها مصدرًا لكل الخطايا8.

ثانيًا: ثورة أنثوية

وفقًا لكارل شميت، لكل دولة حدود توفر "السياسي" اللازم للسيادة بفصل الأصدقاء عن الأعداء9. وتصبح حدود الدولة حدودًا مادية بطبيعتها. وعادة ما تتوافق هذه الحدود مع الحدود الدبلوماسية الوطنية؛ فتظهر في بعض الأحيان مثل جدار برلين بوصفه رمزًا لكتلتي الحرب الباردة الأيديولوجيتين. وفي الأنظمة العنصرية، يصنع العرق والإثنية ستارًا سياسيًا. وفي الدولة الإسلامية، يفصل الحجاب المجتمع الذكوري الطاهر عن النجاسة الأنثوية. وفي هذه البنية، يبدو واضحًا أن مشكلة الحجاب أشد تعقيدًا من الافتراض الخارجي الذي يصوّرها على أنّها صراع على "الحق في اختيار المرء ما يرتديه". الهدف الأساسي للدولة الإسلامية هو الحفاظ على هويتها وجهاز سلطتها. وكل بناء ثقافي واقتصادي وسياسي وتعليمي وقضائي أبوي يستمد نموذجه واستعارته من النسق العائلي التقليدي المتمثل في تفوق الأب/ الزوج على المرأة. وفي هذه البنية، تكون الذات الذكرية هي الحاكم، بينما تكون الأنثى خاضعة، ويكون الأطفال خاضعين. وتمثّل المعركة بين النساء والجمهورية الإسلامية حول الحجاب أزمة في أسس الحكم الأبوي، خلافًا للاحتجاجات الأيديولوجية أو الاقتصادية السابقة. بعبارة أخرى، الأنوثة هي البديل الكياني (الأنطولوجي) من النظام الذكوري.

4 (Andrew Feenberg, *Transforming Technology: A Critical Theory Revisited* (Oxford: Oxford University Press, 2002).

5 (Leila Ahmed, *Women and Gender in Islam: Historical Roots of a Modern Debate* (New Haven, CT: Yale University Press, 2021).

6 (Fatma Mernissi, *Beyond the Veil: Male-Female Dynamic in Muslim Society* (London: Saqi Books, 2011).

7 (G. Lloyd, *The Man of Reason: "Male" and "Female" in Western Philosophy* (London: Routledge, 2002).

8 (N. S. Abu Zayd, *Circled of Scare, Women in Islamic Discourse*, Edris Amini (trans.) (Tehran: Negah Mo'aser Publication, 2018).

9 (Carl Schmitt, *The Concept of the Political: Expanded Edition* (Chicago: University of Chicago Press, 2008).

هذه الفاعلية الأنثوية الجديدة هي السبب في أنه لا يسعنا الكلام على هذه الثورة النسائية بمصطلحات الحركات والثورات التقليدية. فمن الثورة الفرنسية إلى الثورة الروسية، وحتى الثورة الإيرانية، لم نألف سوى نوع واحد من الثورات: النوع الذكوري، وهو نوع سياسي، مجهّز ببيان أيديولوجي، وحزب، وعلم، وزعيم كاريزمي، وخطط استراتيجية صممها ثوار محترفون، ونواة مسلحة من ثوار مستعدين لقتال الجيش الرسمي لإطاحة النظام وإقامة نظام جديد. ويبدو أنّ هذا النموذج من شأنه أن يعيد إنتاج نظام أبوي أكثر راديكالية في الدولة المقامة الجديدة بانتهاج تغييرات من أعلى، عبر هندسة للدولة من أعلى إلى أسفل، على نحو ما سعى روبسبير ولينين والخميني في هذه الثورات الثلاث الحديثة. وكانت الخلافات بين التنوير والماركسية والإسلاموية، رجل العقل ومثاليته الأفلاطونية، وكذلك الخرق النضالي، قد صبغت كلّها فكرة الثورة وممارستها.

غير أننا نفتقر في الحراك الحالي في إيران إلى العنف العدواني، والأسلحة، والأيديولوجيا، والحزب، والعلم، والقائد الكاريزمي، والثوريين المحترفين، والمنظمات الهرمية، والمقرات السياسية لإعداد الاستراتيجيات، والدعاية للتأثير في الجماهير. وبدلًا من ذلك، يتكشف عالم حر جديد من خلال تفتّح الجسد الأنثوي على الرغم من قوى التأديب التي ركّزت إرادة القمع كلّها في قطعة قماش، هي الحجاب الإجباري. إنّ إضرام النار في الأحجبة، ورقص النساء غير المحجبات في الشوارع التي لا تزال تحت رقابة مشددة وتشغلها القوى الأبوية، بمنزلة الطقس المقدّس لهذه الثورة النسوية. وبمصطلحات فوكو، تشهد إيران روحانية جديدة تولد على يد فتيات ونساء إيرانيات شجاعات: الروح الأنثوية المجسدة التي تحدث شقوقًا واسعة في ستائر عالم أبوي بلا روح، بمجرد خلعها الأحجبة والرقص أمام الشيطان.

المراجع

Abu Zayd, N. S. *Circled of Scare, Women in Islamic Discourse*. Edris Amini (trans.). Tehran: Negah Mo'aser Publication, 2018.

Ahmed, Leila. *Women and Gender in Islam: Historical Roots of a Modern Debate*. New Haven, CT: Yale University Press, 2021.

Feenberg, Andrew. *Transforming Technology: A Critical Theory Revisited*. Oxford: Oxford University Press, 2002.

Kandiyoti, Deniz (ed.). *Women, Islam and the State*. London: Palgrave Macmillan, 1991.

Lloyd, G. *The Man of Reason: "Male" and "Female" in Western Philosophy*. London: Routledge, 2002.

Mernissi, Fatma. *Beyond the Veil: Male-Female Dynamic in Muslim Society*. London: Saqi Books, 2011.

Schmitt, Carl. *The Concept of the Political: Expanded Edition*. Chicago: University of Chicago Press, 2008.

Tabrizi, Ghamari. *Foucault in Iran: Islamic Revolution After the Enlightenment*. Minnesota: University of Minnesota Press, 2016.